

Distr.: General
13 July 2010
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٩٩ (ع) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	البرازيل
٣	جورجيا
٤	قطر
٤	كوبا
٧	المكسيك

* A/65/50.



أولاً - مقدمة

١ - في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٤/٦٤، المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار". وفي الفقرة ٨ من هذا القرار، طلبت إلى الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

٢ - وعملاً بهذا الطلب، أرسلت مذكرة شفوية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى التزويد بمعلومات متعلقة بهذا الموضوع. وأدرجت الردود الواردة في الفرع الثاني أدناه. وستصدر أي ردود إضافية يجري استلامها في إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

١ - ترى البرازيل أنه لا يمكن أن يتحقق نظام دولي سلمي وآمن ومنصف إلا من خلال إضفاء زخم جديد إلى مبدأ تعددية الأطراف. وينبغي أن تعكس عمليات صنع القرار الواقع الجديد المتميز بتعدد الأقطاب، بصورة ديمقراطية حقة، بحيث تتصدى للشواغل المشروعة لجميع الدول.

٢ - وتعتقد البرازيل، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة، أن المنظمة هي الأداة الفضلى لدى المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الراهنة. والبرازيل طرف في جميع الصكوك الكبرى المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

٣ - وليس بوسع البرازيل، على الرغم من التزامها الراسخ بمهذين الهدفين، باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، إلا أن تشدد على أوجه الاختلال القائمة في تنفيذهما. فالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتزع السلاح هو قرار سياسي شأنه في ذلك شأن القرار بعدم الانتشار. ومن المؤسف أن التنفيذ الفعلي لهذه الالتزامات من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل السلم

والأمن، لا يزال هدفاً بعيد المنال بعد مرور أربعة عقود على دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ. وفي ظل هذه الظروف، لا يزال العالم منقسماً بين ”الأغنياء“ و”الفقراء“، مما يعكس أوجه الاختلال في نظام دولي عفى عليه الزمن.

٤ - ولا بد أن تمثل تعددية الأطراف للعلاقات الدولية ما تجسده الديمقراطية على الصعيد الوطني. فالعالم لا يمكنه أن يتحمل استمرار أوجه الاختلال التي تتناقض مع روح تعددية الأطراف ومفهوم المساواة.

٥ - وتؤيد البرازيل عمل مؤتمر نزع السلاح باعتباره هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف. وتعتقد البرازيل أن البدء فوراً بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والمواد المتفجرة الأخرى يشكل جزءاً من نهج واقعي وتدرجي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود وهو نزع السلاح النووي. وتتوقع البرازيل أن يعهد، في المستقبل القريب، إلى مؤتمر نزع السلاح بمهمة اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح ضمن إطار زمني محدد يفضي إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

١ - تولي جورجياً اهتماماً خاصاً بالمشاكل المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح، ولا سيما في مرحلة يشكل فيها خطر الأسلحة النووية واستخدامها الفعلي أحد أبرز التهديدات لأمننا المشترك.

٢ - وتؤكد جورجيا أن استمرار إحراز التقدم في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن نزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يكتسبان أهمية حيوية ويفرضان على جميع الدول تحمل مسؤولياتهما. وتحت جميع الدول على:

- الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز نزع السلاح على نطاق العالم؛

- فرض وقف اختياري على التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية لحين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ودعوة الدول إلى توقيع هذه المعاهدة والتصديق عليها؛
- العمل مع جميع الدول على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لمنع الانتشار وتعزيز نزع السلاح.

قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

١ - تعيد قطر تأكيد موقفها الراسخ ومفاده أن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف تتيح للدول الأطراف آلية للتشاور في ما بينها والتعاون من أجل حل أي مشاكل قد تنشأ في ما يتعلق بالهدف من أحكام الاتفاقيات أو بتطبيق هذه الأحكام. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الإجراءات الدولية المناسبة في إطار الأمم المتحدة.

٢ - وعلى نحو مماثل، تعيد قطر تأكيد الشرعية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤكد كذلك من جديد أن تعددية الأطراف مبدأ أساسي للتفاوض في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، بهدف المحافظة على المعايير الدولية وتعزيزها وتوسيع نطاقها.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠]

١ - تؤكد كوبا من جديد أنه لا غنى عن تعددية الأطراف في الوقت الراهن في شتى المجالات، بما فيها مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتكرر تأكيد المعايير المبينة في الرد الذي قدمته إلى الأمين العام وفقاً للولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٥٠/٦٣، الوارد في تقرير الأمين العام A/64/117/Add.1.

٢ - ويشكل الطابع المعقد للوضع الدولي وضرورة التصدي سويةً للمشكلات الملحة التي تعاني منها البشرية عنصرين يؤكدان أهمية القرار المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف في

بمجال نزع السلاح وعدم الانتشار كإسهام في المناقشات والمسااعي الجارية بحثاً عن حلول فعالة ودائمة في هذا المجال.

٣ - وتظل الأمم المتحدة وميثاقها والقانون الدولي أدوات أساسية ومحورية لصون السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما وتعزيز التعاون الدولي. ولا تزال الأمم المتحدة المنتدى المحوري الذي تطرح فيه القضايا والتحديات العالمية الملحة التي تواجهها كافة الدول في الوقت الراهن قصد معالجتها، وذلك بحكم أنها تمثل دول العالم كلها تقريباً ولها مشروعية دولية راسخة يستند إليها مبدأ تعددية الأطراف. وينبغي لجميع الدول أن تشارك في تحمل مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتحقيقهما في العالم أجمع، فضلاً عن مواجهة المخاطر التي تحقّق بالسلم والأمن الدوليين، وأن تمارس تلك المسؤولية بشكل متعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة.

٤ - وتمثل تعددية الأطراف الحقّة المبدأ السليم لنجاح المفاوضات بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة وفعاليتها، الموجه نحو تعزيز المعايير العالمية وتوسيع نطاقها. ويتوقف صون معاهدات نزع السلاح والحد من الأسلحة القائمة وتعزيزها على الثقة المتبادلة التي يجب أن تسود بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأطراف في هذه المعاهدات، وأن تسهم في نهاية المطاف في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

٥ - وتتيح اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة التي يتم التفاوض بشأنها وتطبيقها في إطار متعدد الأطراف وفعال وشامل وغير قائم على التمييز حقاً آلية مناسبة لكي تجري الدول الأطراف المشاورات في ما بينها وتتعاون على إيجاد حل لأي مشكلة تنشأ بخصوص أهدافها أو تطبيق أحكامها.

٦ - وهناك تجارب إيجابية متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة كان لها تأثير كبير وأهمية كبرى بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي تسعى إلى الإزالة الكاملة لتلك الفئة من أسلحة الدمار الشامل في مهلة محددة. ولا ينطبق ذلك تحديداً على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة التي لم يكن بالإمكان التوصل إلى بروتوكول ملائم لتعزيزها، نتيجة لسلوك بعض البلدان، الأمر الذي حوّلها جراً ذلك إلى معاهدة غير مكتملة ولا تتسم بالكثير من الفعالية.

٧ - ولا يزال التطبيق الكامل للمواد المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي في المعاهدات بشأن أسلحة الدمار الشامل هدفاً بعيد المنال. ويؤثر هذا القصور سلباً في التوازن الضروري بين تنفيذ أحكام المعاهدات لأنه يتناقض وأهدافها ومقاصدها. وفي ما يتعلق

بالأسلحة النووية، لم يتم التوصل إلى التزامات قوية بإزالتها بسبب المعارضة الشديدة التي أبدتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترفض الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٨ - ويشكل استمرار تلاشي تعددية الأطراف في مجال تنظيم التسليح وعدم الانتشار ونزع السلاح ولجوء بعض الدول الأعضاء ومجموعات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الأعمال الانفرادية لمعالجة شواغلها الأمنية، عنصرين يعرضان السلم والأمن الدوليين للخطر ويقوضان الثقة في النظام الأمني الدولي، وكذلك الأسس التي تقوم عليها الأمم المتحدة نفسها. وهذا هو الحال بالنسبة إلى مبدأ تعددية الأطراف الفعالة الذي يستمد قوته من بعض معاهدات نزع السلاح، والذي يجيد ضمناً أو صراحة، عن تعددية الأطراف الحققة.

٩ - ومن دواعي القلق استمرار الهجمات على تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح. وقد شرع بعض البلدان في تنظيم مناسبات ومؤتمرات قمة خارج إطار الآليات والهيئات التي أنشأتها الأمم المتحدة لتناول المسائل الهامة للمجتمع الدولي بأسره بدون مشاركة جميع الأطراف المعنية. ومما يدعو للمزيد من الأسف ويشكل انتهاكاً لروح تعددية الأطراف الحققة التزعة الخطيرة للضغط على الدول الأعضاء من أجل القبول بمقترحات وإجراءات تم الاتفاق عليها بطريقة انتقائية وتمييزية في إطار المحافل الدولية الرسمية المعنية بنزع السلاح والحد من التسليح.

١٠ - وقد أظهرت الممارسة أن الهدف المتمثل في نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لن يتحقق من خلال تطبيق التدابير الانفرادية وإقامة التحالفات الاستراتيجية لغرض اتفاقات متفاوض عليها خارج الأطر المتعددة الأطراف المعترف بها دولياً، أو عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ولا تزال تعددية الأطراف والحلول السلمية المتفاوض عليها عبر الهيئات التي أنشئت لهذا الغرض ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، تشكل السبيل الوحيد المناسب لتسوية المنازعات.

١١ - وإن فشل التدخل العسكري في العراق الذي تم علناً ضد رأي المجتمع الدولي، مع ما أسفر عنه من آثار هدامة، يؤكد من جديد قصور التزعة الانفرادية عن التصدي لمشكلات العالم المعاصر. أما البحث عن حلول متفاوض عليها في إطار تعددية

الأطراف، وضرورة التوصل إلى اتفاقات جماعية، فهما السبيل الوحيد لصون السلم والأمن.

١٢ - ويقتضي تعزيز التعددية إصلاحاً شاملاً وعميقاً للأمم المتحدة، التي تظل المنتدى المحوري الذي لا غنى عنه لمعالجة القضايا المتعلقة بالتعاون الدولي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وإحلال السلام والأمن، وكفالة احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، استناداً إلى الحوار والتعاون والتوافق بين الدول.

١٣ - وينبغي أن تقوم الجمعية العامة، باعتبارها أكثر الأجهزة تمثيلاً وديمقراطية للأمم المتحدة، بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف.

١٤ - وتؤكد كوبا من جديد التزامها تعزيز وحماية وتوطيد تعددية الأطراف وعملية صنع القرار المتعددة الأطراف من خلال الأمم المتحدة ومع التقييد الصارم بميثاقها وبالقانون الدولي، من أجل إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب وعادل ومنصف.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠]

١ - وفقاً لما تنص عليه الفقرة ٨ من منطوق القرار ٣٤/٦٤ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، يرد أدناه رأي حكومة المكسيك.

٢ - وفي هذا الشأن، ترى المكسيك أن التقدم المحرز بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار عنصر أساسي لإشاعة الثقة ومنع نشوب النزاعات في ما بين الدول.

٣ - وفي هذا الصدد، أعربت دولة المكسيك دائماً عن تأييدها لترع السلاح من أجل تحقيق المزيد من الاستقرار الدولي على أساس مبادئ حفظ السلم والأمن الدوليين؛ وهي تقترح لذلك اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) حث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على خفض حجم ترساناتها النووية، مما يقلص الخطر النووي مستقبلاً؛

(ب) تعزيز وضع تدابير أكثر شفافية في المجال النووي، ولا سيما في ما يتعلق بإنفاذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها وكتدبير اختياري لتعزيز الثقة من أجل مواصلة نزع السلاح النووي؛

(ج) السعي لعقد اتفاقات ترمي إلى خفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية؛

(د) توجيه نداء إلى الدول الأعضاء في اتفاقية حظر اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة من أجل الوفاء التام بالتزاماتها، ولا سيما التدمير الكامل لجميع ترساناتها من الأسلحة الكيميائية؛

(هـ) تعزيز تعميم معاهدة الحظر الشامل لجميع التجارب النووية، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، لكفالة دخولها حيز النفاذ على الفور؛

(و) تنفيذ البروتوكولات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة التي يتم اقتناء معظمها عن طريق القنوات غير المشروعة؛

(ز) السعي إلى إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة تشمل نظام وسم، وسجلاً للأسلحة النارية والذخائر، وبصمات مقذوفات الأسلحة المضبوطة أو المستخدمة في الأفعال الإجرامية والرقابة على بيع الأسلحة؛

٤ - يقدم بلدنا سنوياً تقارير الغرض منها تعزيز الشفافية في مجال نزع السلاح.

٥ - وعلى الصعيد الداخلي، أنجزت المكسيك الإجراءات التالية في ما يتعلق بتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار:

(أ) يلتزم بلدنا بالصكوك القانونية التي انضم إليها وينفذها، كما يشجع انضمام الدول الأخرى إليها، بهدف أن يصبح نزع السلاح على نطاق العالم وعدم انتشار الأسلحة حقيقة واقعة وملموسة وقابلة للقياس بالنسبة إلى جميع الدول الأطراف؛

(ب) ترى المكسيك أن نزع السلاح وعدم الانتشار يشكلان ركنين من أركان بناء عالم خال من خطر الأسلحة النووية؛

(ج) الإسهام في الجهود الوطنية من خلال مشاركة الأفراد العسكريين في المنتديات الإقليمية والدولية، وتقديم تقارير إلى الأمم المتحدة، وإسداء المشورة للوفاء بمختلف الالتزامات الدولية من خلال إنفاذ تشريعاتها الداخلية، لا سيما إنفاذ القانون الاتحادي المتعلق بالأسلحة النارية والمتفجرات؛

(د) تنفيذ إجراءات إدارية وقانونية لمنع انتشار الأسلحة التقليدية وتجنبه، إلى جانب موازنة التشريعات القائمة لتنظيم ومراقبة استيراد وتصدير الأسلحة، والبارود والمتفجرات، والأجهزة، والمواد الكيميائية، والمواد التي يمكن استخدامها لتصنيع الأسلحة؛

(هـ) يتعرض تنظيم التسلح على الصعيد الدولي للعراقيل بسبب الافتقار إلى آلية تنسيق للأسلحة التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، وعدم وجود سجل للأسلحة والذخائر؛

(و) لا تنتج المكسيك ولا تخزّن ولا تحوز ولا تستخدم أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو ألغام أرضية أو ذخائر عنقودية.